



مكافحة السرقات العلمية

مدخلاً لتحقيق جودة البحث التربوي العربي

اد / جمال علي الدهشان

أستاذ اصول التربية وعميد كلية التربية جامعة المنوفية – مصر

تسيء إلى البحث العلمي، " جامعات مصر الأولى عالمياً في السرقات العلمية والعالم يقاطعها"، "وزير الثقافة: مصر تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم في السرقات العلمية"، "مثلث الخطر الذي يهدد الجامعات المصرية، أهم أضلاعه، السرقات العلمية لأبحاث الأساتذة"، "سرقة البحوث والرسائل العلمية... هل وصلت إلى حد الظاهرة؟، "محلات لبيع الأبحاث العلمية... على عينك يا تاجر!"، "الأهرام يواصل حملة الكشف عن السرقات العلمية عبر 4 مواقع للدوريات العلمية ارتفاع عدد المخالفين إلى 65 باحثاً وأستاذاً جامعياً"، "دكتوراه للبيع: السرقات الأدبية.. انحطاط ثقافي وبلطجة فكرية...."

وعلى الرغم من أن السرقات العلمية ليست ظاهرة حديثة الظهور كما قد يتبادر إلى الذهن، وإنما هي ظاهرة قديمة، فقد ألف العديد من العلماء القدامى مؤلفات في سرقات الشعراء والكتاب منذ عصر التدوين. وحفلت المؤلفات الأولى عن طبقات الشعراء والنقد الأدبي القديم، بالكثير من السجال حول هذا الموضوع الذي أطلقت حوله الكثير من المفاهيم النقدية مثل السرقة والاقتباس والتوارد والتضمين والتناسل وغيرها، إلا أنه وبظهور وسائل التواصل الحديثة وشبكة الأنترنت أصبح الأمر أكثر سهولة سواء من حيث الوصول إلى البحوث والكتب، أو من حيث اكتشاف السرقات عن طريق محركات البحث الإلكترونية، مما زاد في استفحال الظاهرة، وجعل معها عدداً من المهتمين والمتخصصين يدقون ناقوس الخطر، نظراً لانعكاساتها السلبية المباشرة على الجامعات ومراكز البحث العلمي، واعتماد أعداد كبيرة من الطلبة على الأنترنت في تقديم بحوثهم الجامعية. ان الأمر لم يقف عند مجرد تغيير بعض البيانات او الاقتباس والنسخ الجزئي القصير بل الادعاء بملكية بحث كامل منشور باللغة

انتشرت في الآونة الأخيرة عدة ظواهر غير صحية في مجال البحث العلمي، ومن هذه الظواهر ظاهرة السرقات العلمية بكل أشكالها وصورها، والتي أصبحت من أخطر الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات والمؤسسات الجامعية والبحثية في مصر والعالم العربي، بل وأضحت من أوسع الجرائم التي تُرتكب في تلك المجتمعات ووصلت إلى حد أن وصفها البعض بأنها "انحطاط ثقافي وبلطجة فكرية".

وقد اتخذت صوراً وأشكالاً عديدة، فلصوص الكلمة والفكرة لا ينتهجون طريقة واحدة في انتهاك حقوق الملكية الفكرية للآخرين، بل ينتهجون طرقاً عديدة، ظاهرة وخفية، مباشرة وغير مباشرة، ساذجة وذكية، بل ربما نسمع عن طرق جديدة مستحدثة في ظل التقدم المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولعل الأثر السيئ للسرقة لن يكون محصوراً في الأجيال والطلبة بعدم جدية البحث العلمي والتحصيل الدراسي فحسب، بل سيكون أثره السيئ على المجتمع أكثر شدة وخطراً، خصوصاً إذا كان السارق استاذاً جامعياً وعلى عاتقه تربية وتعليم أجيال من الطلبة، فأى أجيال ترجى من هؤلاء الأساتذة؟!

ولعل من أبرز الدلائل على خطورتها وانتشارها أنها وصلت إلى حد ان أصبحت قضية رأي عام. فما ينشر كل يوم في وسائل الإعلام المختلفة من مادة صحفية ذات عناوين تعلق الرأي العام وتقلل من ثقته واحترمه للقيم العلمية والأخلاقية. من أبرز تلك العناوين على سبيل المثال لا الحصر: "السرقات العلمية ظاهرة العصر"، "سرقة الأبحاث العلمية تهدد الجامعات"، "السرقات العلمية قضية تهدد أمن المعلومات"، "السرقات العلمية وأثرها في تخلف الدول"، " السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية الظاهرة وعلاجها"، "السرقة العلمية.. ظاهرة متفاقمة



الانكليزية أو بعد ترجمته إلى اللغة العربية، أو بأطروحة معتمدة على نتائج مقتبسة بالكامل.

في بلادنا العربية، وأصبح الإعلان عنها متاح في الأماكن والمواقع. وقد اعتبرتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بالمملكة العربية السعودية من مراكز الفساد العلمي والسراقات العلمية، وتركز في علمها على إفساد الطلاب.

لقد انتشرت هذه السراقات بين الباحثين وطلاب الدراسات العليا، لسهولة النشر باللغة العربية مما يغري الباحث بترجمة مجمل أو جزء من البحث المنشور باللغة الأجنبية والادعاء بملكيتها، وهو أسلوب شجعه عدم وجود آليات للكشف عن السراقات الفكرية عند الناشرين العرب وضعف أسلوب مراجعة الأقران وضعف المستويات العلمية للمراجعين العلميين وعدم ارتباطهم اليومي بالعلم العالمي، وكذلك في ضعف اللغة الأجنبية، وفي عدم توفر المصادر وصعوبة الاطلاع عليها. كما ان عدم وجود برامج لكشف السرقة والانتحال بالعربية البلاجياريزم Plagiarism ، يجعل من اكتشاف السراقات العلمية للمواضيع المترجمة للغة العربية عملية صعبة للغاية وتحتاج إلى وقت كبير، لأن المواقع والبرامج الإلكترونية الموجودة تكشف سرقات البحوث باللغة الإنجليزية، لكنها لا تخدم اللغة العربية بتاتاً، مشيراً إلى أنه من الصعب بناء قاعدة إلكترونية عن الأبحاث العربية، لأن الأكاديميين العرب لا ينشرون بحوثهم أو أوراقهم العلمية على الإنترنت ، ولذلك فإن اكتشاف السراقات العلمية العربية يأتي عبر اجتهاد من أساتذة الجامعات، ولا يتم كشف تلك السراقات بسهولة عبر تعريض البحث إلى برامج الكشف الموجودة على مواقع الإنترنت لأنها لا تدعم الأبحاث باللغة العربية.

والواقع أنه برغم أهمية قضية السراقات العلمية وحيويتها بل وخطورتها على جودة البحث العلمي العربي، فإنها لم تنل ما تستحقه من المعالجة. ولم تنشر إلا دراسات قليلة في هذا المجال وصل إلى حد وصف ذلك بالفراغ المعرفي في التعامل مع تلك الظاهرة.

الورقة الحالية تسعى إلى دراسة واقع تلك الآفة الخطيرة، مستعرضة مظاهرها وأسبابها وما يمكن أن تسببه من تهديد لجودة البحث العلمي، وتقديم بعض المقترحات للتغلب عليها من خلال تناول النقاط التالية:

1. المقصود بالسراقات العلمية وأبرز صورها ومظاهرها في عصر المعلوماتية.
2. الأسباب التي أدت إلى انتشار السراقات العلمية في المجتمعات العلمية العربية.
3. الآثار السلبية للسراقات العلمية على جودة البحث التربوي العربي.
4. المداخل المختلفة لمحاربة السراقات العلمية بغية المحافظة على جودة البحث التربوي العربي ورصانته.

أولاً: المقصود بالسراقات العلمية وأبرز صورها ومظاهرها في عصر المعلوماتية:

السرقة العلمية هي مفهوم وصفة يتصف بها من يقوم بالغش وانتحال أعمال الغير الإبداعية أو العلمية ونسبها إلى نفسه، فالانتحال العلمي هو أبرز صور السراقات العلمية، وان كان تندرج تحته أعمال مخالفة للأمانة العلمية يقوم بها الباحثون الأكاديميون خاصة المبتدئين منهم.

وكلمة ينتحل "Plagiarize" مشتقة من كلمة لاتينية تعني "الخطف"، والمنتحل هو خاطف أفكار أو كلمات شخص آخر، والتعريف الحديث للانتحال (Plagiarism) هو "السرقة الأدبية (الفنية أو الموسيقية)، إنه الادعاء الكاذب

إن الأمر لم يقف عند حد طلاب الماجستير والدكتوراه والبعض من صغار الباحثين، ولكن الأخطر أن يمتد إلى بعض الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس ممن هم حراس البحث العلمي والقدوة والمشرفين على بحوث شباب الباحثين وطلاب الدراسات العليا، اما بصورة مباشرة من خلال سرقة أفكار أو كتابات الآخرين ونسبها للذات دون ذكر المصادر، أو بطريقة غير مباشرة من خلال الموافقة أو مباركة قيام طلابه بممارسة تلك الرذيلة، وبتسترهم على بعض الدخلاء على الحقل العلمي نظير المال، والذي تحول تدريجياً، إلى عصابات منظمة يمكن أن نسميها بلطجة فكرية وأدبية، من خلال ما يعرف بمراكز خدمات الطالب أو مكاتب اعداد رسائل الماجستير والدكتوراه والأبحاث العلمية، التي انتشرت



وقد حدد القرار رقم 933 بتاريخ 28 جوان 2016 لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر السرقة العلمية في " كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى". ولهذا الغرض، تعتبر سرقة علمية ما يأتي:

-اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

-اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

-استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

-استعمال براهين أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.

-نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة و اعتباره عملاً شخصياً.

-استعمال إنتاج فني معين أو ادراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول احصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.

-الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.

-قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بادراج إسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في أعداده.

بالتأليف: استخدام إنتاج فكري لشخص ما على أنه إنتاج شخصي. فإذا كتبت ورقة ما بعد أن ضمنها شيئاً أخذته من مصدر آخر وقدمته على أنه من إنتاجك، فإنك تنتحل. أو هو أخذ كتابات وإنتاج الآخرين وادعاؤه لنفسه، فالانتحال العلمي (أو كما هو معروف في الأوساط العلمية والأكاديمية والأدبية بـ Plagiarism)، هو استخدام الكاتب أو المؤلف أو الباحث كلمات أفكاراً أو رؤى أو تعبيرات شخص آخر دون نسبتها إلى هذا الشخص، أو الاعتراف له بالفضل فيها.. والانتحال العلمي أيضاً هو أن ينسب الشخص إلى نفسه أشياء لا فضل له فيها بغير سند من الواقع.. والتعبير عن الأفكار بأنها بنات أفكاره وأنها أصلية..

قد يكون الانتحال متعمداً أو غير متعمد، ويكون الانتحال متعمداً عندما يقدم المتحدث أو الكاتب كلمات أو أفكار شخص آخر على أنها أعماله (وهو على علم بذلك). أما الانتحال غير المتعمد فهو "الصياغة غير الواعية (غير المقصودة)، وغير المتقنة لكلمات أو لأفكار شخص آخر". وبعد الانتحال المتعمد هو الأكثر خطورة.

فالسرقة العلمية هي أن تأخذ كلمات، أو أفكار، أو أبحاث غيرك، وتضعها في عملك بدون الإشارة إليه وإلى عمله، فتصبح كأنها لك أنت. وهذه سرقة بالتأكيد، ومخالفة أخلاقية تُعاقب المؤسسات الأكاديمية والفكرية مرتكبها. ولعل ما ينقصنا تفعيل عقوبات جادة على من يفعل ذلك في صحفنا، وأقصد (القص واللزق)، الذي أصبح عادة قلّ من يسلم منها للأسف. ناهيك عن المواقع الالكترونية.

والواقع أنه توجد تعريفات كثيرة للسرقة العلمية وان كان المضمون واحد، من بينها:

● استخدام أعمال الغير، العلمية أو الإبداعية والادعاء بأنها من إنتاج الباحث نفسه. هي استخدام اختراعات الغير واعمالهم الأدبية وتضمينها في الأبحاث دون ذكر صاحبها ومنتجها الأصلي.

● السرقة العلمية هي: استخدام أفكار الغير واعمالهم العلمية أو الأدبية بصورة أو بأخرى -نقل نصي، نسخ ولصق - وتبنيها دون الإيعاز أو نسبها لصاحبها الأصلي.



4. المزج، مزج أجزاء من مصادر عديدة دون ذكر المصدر.
5. التكرار، نسخ من كتابات الفرد السابقة دون ذكرها.
6. المزيج، دمج مقاطع نصية ذكر مصدرها بشكل صحيح مع مقاطع أخرى لم يذكر مصدرها. ان من أهم صور السرقات المباشرة والمتعارف عليها؛ إدخال المؤلف فقرة أو عدة فقرات كاملة - من مؤلف آخر - إلى النص، دون أن يذكر اسم المؤلف الأصلي، فقد يبدأ الكاتب السارق المقالة بفكرته وبكلامه وسرعان ما يحشر داخل مقالته عدة فقرات خلصة من مؤلف آخر، بحيث تبدو للقارئ وكأنها من بنات أفكار الكاتب.
7. السرقة بالترجمة، وهي ترجمة المحتوى للغات أخرى واستخدامه دون الإشارة إلى المصدر الأصلي ، فهذا نوع آخر من السرقات العلمية يقوم به لصوص الكلمة، وذلك بترجمة نص أجنبي - مقالاً كان أو بحثاً أو رواية - إلى لغة أخرى على أساس أنه عمل من إنتاجه وأنه ليس مترجماً، وبذلك يأكل حق المؤلف الأصلي صاحب الفكرة الأصلية والمادة الأساسية.

ثانياً: الأسباب إلى أدت إلى انتشار السرقات العلمية في المجتمعات العلمية العربية:

كثيراً ما نتساءل حول لماذا يحدث سوء السلوك البحثي؟ وما أسباب لجوء البعض إلى السرقات العلمية؟ ولماذا يجب علينا معرفة تلك الأسباب؟

إن تحديد العوامل التي تسهم أو تشجع على الاحتيال العلمي مفيد لوضع الحلول والتدابير الوقائية لمكافحته وقد أشارت دراسات عديدة إلى انه توجد عوامل عديدة تقف وراء ذلك، وان من أهم تلك العوامل ما يلي:

1. العولمة وثورة الاتصالات التي سهلت عملية السرقة والانتحال ودولته الأمر الذي جعل هذا الفساد داءً عالمياً عميق الجذور مستعصياً على المكافحة والعلاج بصورة فردية وهو ما يحتم ضرورة العمل الجماعي والتعاون الدولي لمكافحته.

-قيام الباحث الرئيسي بادراج إسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استناداً لسمعته العلمية.

-قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بانجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

-استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة و مذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية و الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

-ادراج أسماء خبراء و محكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات و الدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم و موافقة و تعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالهم.

وبصورة عامة يتفق الكثيرون على أن أبرز صور السرقة العلمية تتمثل فيما يلي:

1. الاستنساخ، ويتم فيه تقديم عمل الآخرين بكامله على انه عمل للفرد، إن أشنع أنواع السرقات العلمية على الإطلاق، هو قيام الباحث السارق بسرقة الكتاب أو البحث بكامله، وقد يظن البعض أن أحدًا لا يجرؤ على ذلك، والحق غير ذلك، فقد تكرر كثيرًا قيام أحدهم بكتابة اسمه مكان اسم المؤلف الأصلي وإعادة طباعة الكتاب في دار جديدة وفي بلد أخرى، وهذا أصبح للكاتب السارق كتابًا لم يكتب فيه كلمة واحدة اللهم إلا اسمه!
2. النسخ، ويتم فيه نسخ أجزاء كبيرة من مصدر محدد دون ذكر المصدر.
3. الاستبدال، ويتم فيه نسخ قطعة نصية بعد تغيير بعض الكلمات الرئيسية مع الحفاظ على المعلومات الأساسية للمصدر وعدم الإشارة إليه.



10. فشل المؤسسات البحثية والجامعات في تعزيز النزاهة العلمية وتوفير بيئة مناسبة لإنتشارها.
11. ضعف دور وسائل الإعلام المختلفة وخاصة العربية منها في إبراز الفساد في مجال البحث العلمي والكشف عنه ومحاربه.
12. وكالات التمويل المالي لبحوث تمنح دعم مالي إلى الجامعات وغيرها رغم عدم امتلاك هذه الأخيرة لبرنامج دعم النزاهة العلمية.

وفي ضوء ذلك يتضح أنه توجد أسباب محتملة لانتشار تلك الظاهرة في المجتمعات العربية تتمثل في تدني المهارات البحثية اللغوية، عدم وجود وعي بخطورة العملية، إدراك أن لا عقوبات وصعوبة الكشف، ربما بسبب غياب الثقافة المتعلقة بالملكية الفكرية، عدم المقدرة على التفريق بين ما يمكن استخدامه بدون توثيق وما لا يجوز، عدم معرفة الكيفية المثلى للاقتباس والتوثيق.

ثالثاً: الآثار السلبية للسرقات العلمية على جودة البحث التربوي العربي:

يعد البحث العلمي النزيه، الوسيلة الوحيدة والأبج، التي من شأنها الوصول للكشف عن كل حقيقة مجهولة، وإيجاد حلولاً لمختلف الإشكالات والتحديات التي يطرحها الواقع، إلا أن الحقيقة تنوء، والحلول تتحول إلى إشكالات في حد ذاتها، عندما يتحول الباحث (أستاذ - طالب) إلى مجرم أكاديمي لا يبذل أدنى جهد للوصول إلى المعلومة بل يتسلق، ويتطفل، وينتحل، ويسرق، ويزور أبحاث وجهود أكاديمية وصل إليه باحثين آخرين، لينخر عصاره أبحاثهم، ويدعي أقوالهم ونتائجهم وتوصياتهم.

ان لانتشار السرقات العلمية أثراً سلبية عديدة من بينها، أنها يمكن أن تؤدي إلى إصابة الباحثين بالسلبية واليأس والإحباط، بالشكل الذي يمكن أن يقضي على ملكة البحث العلمي النزيه ويجعل الباحث لا يبالي من أين أتى بالمعلومة، ولا مصدرها، وتنشئ عقليات هشة علمياً، ومضرة فكراً، ويكون نتاجها أن تكون الأمة فراغاً من كل عقلية بحثية جادة وموضوعية وأمينية، وبما تسهم في قتل موهبة الإبداع والتنافس والعمل الجاد، فمن ملك المال فقد ملك العلم أيضاً، وإن كان بالشراء والبيع، مما يزهّد الباحثين الناهيين في التفوق والتنافس والإبداع، إضافة إلى ان انتشار تلك الظاهرة يجعل المجتمع يستمرئ السرقة ويتعود عليها.

2. عدم تمرس وجهل بعض الباحثين بمنهجية البحث العلمي وأصوله ومتطلبات النزاهة الأكاديمية، أي عدم معرفة الطالب بالطرق والمناهج الصحيحة لانجاز البحوث العلمية وفقاً لقواعد الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية والتي تجنبه ارتكاب جريمة السرقة العلمية، ونتيجة جهله بتلك القواعد والمنهج يقع عن غير قصد في فخ السرقة العلمية.
3. الرغبة الشديدة لدى الأكاديميين غير الملتزمين بالنزاهة العلمية في الحصول على الترقية العلمية، أو محاولة الحصول على نتائج إيجابية مهمة بطرق ملتوية لسرعة نشرها للحصول على الدرجة، أو على موقع أكاديمي في مؤسسات الجامعة ومراكز البحوث، أو ضغط المنافسة للحصول على دعم مالي للبحوث في أقرب وقت ممكن وما يتبعها من مكاسب شخصية واجتماعية ووظيفية.
4. الاختلاف حول تعريف السرقات والانتحال العلمي: حدودها وما يقع تحتها من بلد إلى آخر ومن تخصص إلى آخر بل وأحياناً من موضوع إلى موضوع آخر، وهو ما يشكل صعوبة في حصر حالات الانتحال والسرقات العلمية.
5. الضغط من الداعم المالي لتحقيق النتيجة المرجوة أو المتوقعة في حالة دعم البحوث من قبل الشركات (كشركات الأدوية مثلاً) أو الخضوع لها بتقديم نتائج بحوث تساعد في تسويق منتجاتها رغم أنها قد لا تتفق مع المعايير العلمية النزيه.
6. التركيز على الكم أكثر من الكيف عند تقييم الباحثين من قبل الجهات المستخدمة هناك تركيز على عدد البحوث المنشورة دون اهتمام كافٍ بجودة البحوث أو القيمة العلمية للمجلة المنشورة فيها.
7. عدم نزاهة بعض محكمي البحوث أو قلة خبرتهم العلمية في التحكيم.
8. عدم وجود دائرة أو مؤسسة يمكن أن يتصل بها المبلغون عن الفساد في مجال البحث العلمي وتخوف البعض من عواقب الإبلاغ عن الفساد في مجال البحث العلمي ممن يفوقهم درجة وظيفية.
9. الرغبة في الحصول على الشهرة ونقص عام في الاستقامة الأخلاقية والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي النزيه.



جديدة تحد من السرقات العلمية والفكرية، يمكن أن يتم ذلك من خلال مجموعة من الأساليب والطرق المهمة والأكثر فاعلية في مواجهة السرقات العلمية والأدبية والفكرية، ومنها ما يلي:

1- تعريف الباحثين وطلاب الدراسات العليا بخطوات ومتطلبات وإخلاقيات البحث العلمي الرصين كمدخل لتجنب الوقوع في السرقات العلمية:

ويمكن ان يتم ذلك من خلال ادراج مبادئ وإخلاقيات البحث العلمي ضمن المقررات في سنوات الدراسة الجامعية والدراسات العليا، او من خلال منهج اكاديمي في سنوات التمهيدي او اثناء الدراسة بالجامعة يعرف طلبة الجامعات والدراسات العليا ويدربهم ويكسبهم مهارات وإخلاقيات النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية مع التوعية بخطورة الانتحال والسرقات العلمية وتأثيرها على الباحث والمجتمع، و يوضح طرق مواجهتها والآثار المترتبة على ذلك، مع عدم التغافل عن تأثير السرقات العلمية والتقليل من خطورتها على التعلم والأبحاث العلمية ككل، السرقات العلمية تخص كل من يطلب منه في يوم أو مكان ما القيام على إعداد بحث علمي منظم وليس بحث اكاديمي خاص برسالة الماجستير او الدكتوراة فحسب. كما يمكن الاهتمام بنشر وتعزيز ثقافة أخلاقيات البحث العلمي وذلك عن طريق ندوات ومؤتمرات وورش عمل. يتم من خلالها تقديم نماذج من المخالفات التي يقع فيها بعض الباحثين وكيفية تجنب الوقوع فيها، تشكيل لجنة بكل جامعة تهتم برصد حالات المخالفات وكيفية التعامل معها واتخاذ الاجراءات حيالها.

2- سن القوانين والتشريعات الناجزة للحد من السرقات ومعاينة المخطئ:

من أقدم اساليب وطرق التصدي للسرقات العلمية والفكرية هي العقوبات القانونية، وسن التشريعات الجديدة للحد من السرقات العلمية، فكما يقال "من أمن العقوبة أساء الأدب" الدراسة في الجامعات في مصر -مثلا- وصل بالعقوبة من أول التحذير ورفض البحث مروراً بالمجالس التأديبية وصولاً إلى ما تتخذه المجالس التأديبية من اجراءات قوية ومنها رفض البحث أو شطب اسم الباحث العلمي من سجلات طلبة الدراسات العليا بالجامعة، لا تقف

فلا يمكن أن يصل البحث العلمي إلى الهدف المنشود ولن يحقق الفائدة المرجوة إلا إذا تم إعداده بطريقة سليمة ونظيفة وخالية من أي إخلال يمس بقدسية ونزاهته وموضوعيته، مع تقدير الجهود الفكرية السابقة واحترامها وعدم نسبها إلى الذات، فمن شأن التساهل مع السرقة العلمية أن تدمر مسار البحث العلمي برمته.

ان خطورة انتشار ظاهرة السرقة العلمية تكمن في انها ترفع من شأن السارق علميا ووظيفيا، وقد تمنحه شهادة عليا كالدكتوراه وتصل به إلى مرتبة الأستاذية، وقد ترقى به إلى أعلى المستويات السياسية والاجتماعية، وتترك هذه السرقات أثراً سيئاً على السمعة العالمية للجامعات والمؤسسات العلمية المحلية والوطن ككل، السرقات العلمية ان وجدت في مجتمع بحثي كانت دليل على تدني المستوى الأكاديمي للأبحاث والجامعات، فواقع مؤسساتنا الجامعية العربية من زاوية السرقات العلمية، يعد من أسباب تأخر تصنيفها في قوائم أفضل الجامعات في العالم، كما ان انتشارها يؤثر سلبيا على عمل الباحثين العلميين الشرفاء والذين تجدهم يعانون معاناة شديدة في ظل شح الموارد المالية للبحث العلمي، وضعف التجهيزات العلمية، ويقضون الأيام والأشهر والسنين في عمل دؤوب مضي من أجل الحصول على نتائج جديدة تستحق النشر، مما يطرح التساؤل والشكوك عن جدوى البحث العلمي الصادق، وتشجعهم سهولة الاقتباس وانتشاره على انتهاج هذا الأسلوب المشين وغير الطبيعي، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث عن الأساليب والآليات لمواجهتها والحد من الوقوع فيها.

رابعاً: أساليب مجابهة السرقة العلمية والحد من الوقوع فيها.

ان اساليب مواجهة السرقات العلمية والفكرية لا تصدر من جهة أو جماعة بعينها وانما تحتاج إلى تضافر الكثير من الجهود واعمال كل القائمين على تنظيم أو تطوير أو حتى القرب من المجالات الأكاديمية. مجالس ادارة الجامعات، والاقسام العلمية، والأساتذة والباحثون أنفسهم، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي كلهم يتأثرون بالسرقات العلمية والفكرية ومن المهم أن يثمر تعاونهم على انتاج طرق



خلال المقارنة بين الكثير من الأبحاث والجدور اللغوية. برامج كشف السرقات العلمية تطورت منذ التسعينيات إلى وقتنا الحاضر.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة انه توجد طريقتين لكشف السرقات العلمية، الأولى عن طريق الكشف بالبحث عن النصوص باستخدام محركات البحث لبيان مدى مطابقتها للنص المنقول منه، والطريقة الأخرى تعتمد على استخدام برمجيات متخصصة لكشف السرقات العلمية.

وفي ضوء ما تم تناوله حول تلك الآفة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والتي يعتقد أنها يمكن أن تسهم في تجنب تلك الآفة ومعالجتها من أبرزها ما يلي:

- ضرورة تعريف الباحثين بخطورة الانتحال والسرقات العلمية وسن القوانين والتشريعات وتفعيل قوانين الملكية الفكرية كوسيلة ردع وحماية قانونية وإستخدام البرمجيات الإلكترونية كألية حاسمة والتوعية العلمية والأخلاقية وترسيخ فكرة الأمانة العلمية.
- تدريب الباحثين على أسس ومنهجية البحث العلمي، والتأكيد على ضرورة الالتزام بذكر مصادر جميع المعلومات المستخدمة في البحث ونسبتها إلى صاحبها، وتوثيقها في الهوامش وفي قائمة المراجع.
- نشر ثقافة الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية بين الطلاب في المراحل الجامعية الأولى وطلاب الدراسات العليا من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات وورشات العمل والأيام الدراسية، سيما تلك التي تنطرق لمواضيع حقوق المؤلف والأمانة العلمية، ولفت انتباه الطلبة منذ البداية إلى العقوبات المفروضة على حالات السرقة العلمية.
- وضع ميثاق أخلاقي عام على مستوى الجامعات المصرية ويشتمل منه مدونة سلوك داخل كل جامعة في ضوء التخصصات العملية وتوجهاتها البحثية والمجتمعية.

العقوبة القانونية إلى هذا الحد بل في بعض الحالات تخاطب الجامعة الجامعات الأخرى لعدم قبول الباحث ورفض أوراقه حين اللجوء إلى جامعة أخرى، فلا حصانة لأحد تثبت عليه السرقة الأكاديمية مهما علا شأنه أو بلغ منصبه.

والواقع أنه في ظل انتشار تلك الظاهرة واستفحالها تحتاج المؤسسات العلمية والبحثية - خصوصاً العربية منها- إلى سن المزيد من القوانين والتشريعات والعقوبات على من ينال من شرف البحث العلمي من خلال السرقة العلمية والفكرية.

3- المشاركة المجتمعية في مواجهة السرقات العلمية

التصدي للسرقات العلمية والفكرية لا يتحقق من غير تطبيق القاعدة التي تقول بأن البحث العلمي ما هو إلا مجهود المجتمع ككل، المجتمعات المتقدمة تعي دورها في البحث العلمي، فعلى المجتمع ككل ان يعرف ما الضرر والتأثيرات القوية للسرقة العلمية. من السهل ان يحد المجتمع من السرقات العلمية إذا ما ربي جيل يبغض هذه الافعال المخالفة للأمانة العلمية ويمقتها.

ان السرقات العلمية هي جريمة أخلاقية في المقام الاول قبل أن تكون جريمة علمية، لذلك كان من المهم للغاية ان نتشارك -باحثين ومجتمع- مسؤولية التصدي للانتحال والسرقات الفكرية في البحث العلمي.

4- تطوير برامج وتقنيات تكنولوجية لمجابهة السرقات العلمية

ويمكن ان يتم ذلك من اتاحة وتطوير البرامج الحاسوبية المتعلقة بكشف السرقات العلمية مع الحرص على توفير قواعد بيانات شاملة لكل الانتاج العلمي العربي ومنشورة الكترونياً.

فكثيرة هي البرامج والمواقع المساعدة للباحثين واساتذة الجامعات في التخصصات العلمية المختلفة في معرفة الانتحال ومواضع الاستلال والسرقات العلمية في الأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه، برمجيات كشف السرقات العلمية هي مواقع انترنت او برامج حاسوب مجانية أو مدفوعة تعمل على كشف السرقات العلمية والانتحال من



وأخيراً:

فإننا نرى أن ظاهرة السطو العلمي تعتبر نذير شؤم وجرس إنذار لانتهيار المراكز البحثية والجامعات في عالمنا العربي، ونستطيع أن نذكر ما يمكن أن تسببه هذه الظاهرة من أثر في المجتمع الأكاديمي على النحو التالي:

سوف تؤدي ظاهرة السرقات العلمية إلى حصول باحثين على درجات علمية لا يستحقونها. ومن ثمّ تدخل المجتمع الأكاديمي عناصر فاسدة دخيلة عليه، تفسد أكثر مما تصلح. وسوف يعتلي من هؤلاء - دون شك - مناصب إدارية حساسة في الوسط العلمي، مما يجعل البحث العلمي العوبة في أيدي مجموعة من اللصوص والانتهازين يتلمذ على أيديهم طلاب وباحثون، وفاقد الشيء لا يعطيه، فلن يُخرَج هؤلاء اللصوص إلا من على شاكلتهم في الأغلب، إذ كيف يستقيم الظل والعود أعوج؟! ومن ثمّ ترتفع معدلات الفساد المالي والإداري في المجتمع الأكاديمي، ويصبح بذلك هيئة فاسدة داخل المجتمع، لا تفيد إن لم تضر. والله المستعان.

- التفعيل الصارم لنصوص العقوبات الخاص بالسرقات العلمية وعدم الأمانة العلمية في قانون الجامعات الحالي والتأكيد عليها بشكل بارز عند التعديل والتطوير.
- توفير قواعد بيانات تتضمن البحوث والرسائل العلمية بالجامعات ومراكز البحوث بالدول العربية ونشرها الكترونياً على الشبكة العنكبوتية.
- التطوير الدائم والمستمر لبرامج وتقنيات كشف الانتحال وبما يتناسب وطبيعة البحوث في كل تخصص لمجاهة السرقات العلمية والكشف عن القائمين بها.
- تعزيز الرقابة على جودة الرسائل العلمية في جميع مراحلها، وضمن تعزيز تلك الرقابة يجب أن توفر الجامعات ومراكز البحوث وصولاً حرّاً إلى جميع الرسائل العلمية.